

الثوب الكمان او يتكرر كالبيع والصباغة وقيل بل  
يقضي للحراج وان شهدت بينة بالملك المطلق عملا  
بالخبر والاول يشبه ولو كانت في يد ثالث قضى بالبيع  
البيتين عدالة فان تساوى باقضى لاكثرها شهودا  
ومع التساوى عددا وعدالة يقرع بينهما فمن خرج  
اسم احلف وقضى له ولو امتنع احلف الاخر وقضى  
له وان سكتا قضى به بينهما بالسوية وقال في ط بقضى  
بالقرعة ان شهدتا بالملك المطلق ويقسم بينهما ان  
شهدتا بالملك المفيد ولو اختلفت احدهما بالقبول  
قضى به بدون الاخرى والاول انب بالمقبول  
وتحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد والمراد  
ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد وبين ورما قال  
الشخص رايقا رضان ويقرع بينهما ولا بين شاهد  
والمرأتين وشاهد وبين بل يقضى بالشاهدين  
والمرأتين دون الشاهد واليمين وكل موضع قضى  
فيه بالقسمة فانما هو في موضع يمكن فرضها كالأموال  
دون ما يتسرع كاذان ادعى رجلان زوجة والشهادة  
بتقديم الملك اولى من الشهادة بالتعاقب مثل ان شهد  
احدهما بالملك في الحال والاخرى بتقدير او احدا

بالعلم

بالتقديم والاخرى بالاقدم فالترجيح بحسب الاقدم وكذا  
الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها محتملة  
وكذا الشهادة بسبب الملك اولى من الشهادة بالتصرف  
ان اذا ادعى شيئا فقال المدعى عليه هو لفلان فالتفت  
عنه الخاصة حاضر كان المقر له او غايب فان قال المد  
احلف ان لا يعلم انها لغيره فالبين لان فائدة القرع  
لو امتنع القضاء بالعين لو نكل او رد وقال الشيخ لا  
يجوز ولا يعزم لو نكل والاقرع لا يعزم لان حائل  
بين المالك وبين ماله باقران لغيره ولو انكر المقر  
حفظه الحاكم لانها خرجت عن المقر ولم يدخل في ملك  
القرع ولو اقام المدعى البينة قضى له اما لو اقر المدعى  
عليه بالجور لم يدفع الخصومة والزم البيان  
ان ادعى انه اسرع الدابة وادعى اخراجه او دعه اياها  
تحقق التعارض مع قيام البيتين بالدعويين وعملا  
بالقرعة مع تساوى البيتين في عدم الترجيح **الحاشية**  
لو ادعى دار في بلدانسان واقام بينة انما كانت في  
امر او ضد شهر قبل لاسمع هذه البينة وكذا لو شهد  
له بالملك اسرع لان ظاهر الابدان الملك فلا يدفع الحمل  
وفيها اشكال ولعل الاثر بالقبول اما لو شهدت بينة